

المصدر : عكاظ
التاريخ : 05-01-2006
العدد : 14376
الصفحات : 8
المسلسل : 59

السعودية عندما تلتفت شرقاً



توقيع اتفاقيات مهمة تشمل تشجيع الاستثمارات وتجنب الإزدواج الضريبي والقضايا الأمنية، بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب.

أما علاقات المملكة مع باكستان فلا تقل أهمية عن علاقاتها بالهند، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من ٢,١٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٨٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، في حين بلغت تحويلات العمال الباكستانيين من السعودية خلال السنة المالية ٢٠٠٥م نحو ٦٧,١٩ مليون دولار أمريكي. كما ترتبط كل من المملكة وباكستان بمعاهدات للتعاون في العديد من المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والعسكرية ومكافحة الإرهاب. وتحمل المملكة العربية السعودية مرتبة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين في منطقة الشرق الأوسط، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من خمسة مليارات دولار في عام ٢٠٠٢ إلى نحو عشرة مليارات ومائتي مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وتأمل الصين أن يرتفع حجم التبادل بينهما إلى الضعف خلال السنوات الخمس القادمة.

في هذه الأثناء، بلغت قيمة صادرات السعودية من النفط للصين نحو أربعة مليارات دولار في عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى زهاء ثلاثة مليارات ونصف من المنتجات البترروكيمياوية، ومع الارتفاع المطرد في استهلاك الصين للمنظ ومحاولتها زيادة احتياطياتها الاستراتيجية إلى مائة مليون بريل من النفط، أي ما يعادل إجمالي استهلاكها في شهر واحد، يبدو من الواضح اتساع وكبر الفرص الاستثمارية المتاحة بين المملكة والصين. فالصين حريصة على توفير امدادات نفط مضمونة ومستمرة من ناحية، وتبسطي إلى توسعة وبناء وتطوير المصافي القديمة وبناء مصاف جديدة لتوفير حاجتها المتزايدة من النفط والغاز، وخصوصاً بعد أن حققت الصين أحد أعلى معدلات النمو في العالم.

قد لا تتوفر لماليزيا الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة مقارنة بالهند والصين، ولكنها من دون شك تمثل إحدى أكثر الأسواق الناشئة تطوراً وقدماً في العالم، فقد استطاعت وفي وقت قياسي الخروج من الأزمة المالية التي عصفت باقتصادات دول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧-١٩٩٨، وعادت لتلعب دوراً فعالاً في السوق العالمية، خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ و٢٠٠٣، تضاعف حجم التبادل التجاري بين السعودية وماليزيا أربعة أضعاف ليرتفع من ٢١٢ مليون دولار إلى ٩٩١ مليون دولار، وارتفعت صادرات ماليزيا إلى المملكة من ١٠٨ ملايين دولار إلى ٤٠٨ ملايين دولار.

يقوم خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية بجولة آسيوية يزور خلالها الهند والصين وباكستان وماليزيا، وذلك في شهر يناير ٢٠٠٦. وبالرغم من أن هذه أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى نيودلهي خلال ٥٠ عاماً منذ زيارة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩٥٥، فإن هذا التوجه شرقاً إنما ينم عن رؤية واضحة وبصيرة ثقافية وقراءة سليمة للتطورات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية بشكل عام ومنطقة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. فالهند تستصبح أكبر بلد في العالم، وسيجاوز عدد سكانها عدد سكان الصين خلال أقل من عقدين من الزمن، وخلال السنوات القليلة الماضية، حققت الهند أحد أعلى معدلات النمو في العالم، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في المستقبل المنظور. وبالإضافة إلى كونها دولة نوية، فهي المصدر الأول للموارد البشرية الماهرة، وأصبحت بحق سيليكون وادي جديد يصدر برامج الكمبيوتر المتقدمة، لذلك فإنه ليس من المستبعد أن تنجح الهند في مسعاها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن.

أما على صعيد العلاقات بين الهند ومنطقة الخليج، فهي قديمة قدم الزمن نفسه، فهناك نحو أربعة ملايين هندي يعملون في دول مجلس التعاون منهم زهاء مليون وستمائة ألف عامل في السعودية تصل قيمة تحويلاتهم السنوية إلى ما يقرب من مليار ونصف المليار دولار سنوياً، كما شهدت التجارة البينية بين الهند والسعودية ارتفاعاً حاداً ليصل إلى ٢,٦ مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مقارنة بستة ملايين في الفترة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، عدا عن صادرات النفط السعودية إلى الهند التي تقدر بنحو ستة مليارات دولار أخرى.

أضف إلى ذلك الاستثمارات المالية والمشايخ المشتركة في المملكة العربية السعودية والهند.

إن العلاقات بين الرياض ونيودلهي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحسب، فالهند تترك أهمية الدور الذي تضطلع به السعودية في منطقة الخليج والعالم الإسلامي، فالمملكة هي أرض الحرمين الشريفين. وتتخذ منظمة المؤتمر الإسلامي من مدينة جدة مقراً لها، وتقديراً للمملكة ودورها على الصعد الدينية والإقليمية والعالمية، أعلنت الهند أن العامل السعودي سيكون ضيف الشرف في الاحتفالات التي ستقام في نيودلهي في السادس والعشرين من يناير بمناسبة يوم الجمهورية، الأمر الذي يؤكد الأهمية التي توليها الهند لعلاقاتها مع المملكة، كما يتوقع المراقبون أن تسفر زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى نيودلهي عن

وارتفعت واردات ماليزيا من المملكة من ١٠٤ ملايين دولار إلى ٥٨٣ مليون دولار في الفترة نفسها. تأسيساً على ما تقدم، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول أن الدول التي ستشملها زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لا تمثل مجرد ربع سكان الكرة الأرضية، ولكنها تمثل مستقبل النمو الاقتصادي والتجاري والتقني، وفي وقت تشهد فيه كثير من الاقتصادات العالمية تراجعاً ملموساً في أداؤها ومعدلات نموها، وبدأت بعض الدول تلتفت إلى مناطق أخرى مثل شمالي أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

تجدر الإشارة إلى أن مركز الخليج للأبحاث قد أدرج أهمية العلاقة الخليجية مع دول آسيا، وقرر أن يعدد حلقاته الدراسية السنوية لهذا العام تحت عنوان «تعزيز العلاقات الخليجية- الآسيوية»، ويشارك فيها مجموعة من المسؤولين والأكاديميين والباحثين، بمن فيهم سعادة كوجي كاكيزاوا وزير خارجية اليابان الأسبق وسعادة أونغ كينغ يونغ أمين عام رابطة جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، التي تأسست في عام ١٩٦٧ بعد توافق خمس دول هي اندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة بهدف تشكيل مجموعة إقليمية لدول جنوب شرق آسيا ترغب في الارتباط بصداقات وتعاون من أجل السلام والأمن. وانضمت للرابطة في وقت لاحق كل من بورما وبنغلاديش وفيتنام ولاوس وكمبوديا ليصل عدد دول الرابطة إلى عشر دول آسيوية.

إن التطورات الاقتصادية القائمة والمتوقعة تؤكد أن آسيا تشكل سوقاً مهماً للصادرات السعودية وأن احتياجات آسيا من الطاقة في تزايد مطرد، أما على صعيد الأمن والاستقرار فإن ثوابت الجغرافيا- السياسية، وخصوصاً بعد تحول العالم إلى قرية كونية، تؤكد أن الأحداث والتطورات في آسيا وفي منطقة الخليج لا بد وأن تنعكس سلباً أو إيجاباً على كل من المنطقة، الأمر الذي يتطلب وبالحاح مزيداً من التعاون والتنسيق بينهما.

ليست هذه المرة الأولى التي يبدي فيها العامل السعودي اهتمامه بمنطقة آسيا فقد سبق له عندما كان ولياً للعهد أن زار الصين واليابان وباكستان وكوريا الجنوبية. أما الآن والملك عبدالله على وشك أن يقوم بجولته الآسيوية في يناير ٢٠٠٦، فإننا نتطلع إلى أن تكون هذه الجولة انطلاقة جديدة نحو تعزيز التقدم والتنسيق في جميع الميادين لما فيه خير مستقبل جميع الشعوب والدول المعنية.